e-ISSN : 2541-500X
P-ISSN : 2614-6010

INSANIYAT

Journal of Islam and Humanities

Vol 2, Number 2, May 2018

Is Religion Compatible with Modernity? An Overview on Modernity's Measurements And its Relation to Religion
Sukron Kamil

Masculinity: Male Traits in 1930s Portrayed in Public Enemies
Pita Merdeka, Kusuma Asri Kumoro

Remembering God and Da'wa: an Analysis of Indonesian Nasyid Song Lyrics.
Maria Ulfa

The Utilization of Instagram as a Media Promotion: the Case Study of Library in Indonesia
Muhammad Azwar, Siti Sulthonah

Āthār Wa Tadā'iyyāt Al-Ghazw Al-'Iraqi li Dawlat Al-Kuwait 1990 wa Daur Al-Munadhdhamāt Al-Dawliyyah fi Mu'ālajatiha
Salama Ali Husein Almesaabi

Atsār Al-Azmah Al-Khalījiyyah 'alā Al-Āmal Al-Insāniy Al-Qathariy
Ghassan Elkahlout

Published by Faculty of Adab and Humanities
Syarif Hidayatullah State Islamic University, Jakarta, Indonesia
Website : http://journal.uinjkt.ac.id/index.php/insaniyat | **Email :** journal.insaniyat@uinjkt.ac.id

e-ISSN : 2541-500x
P-ISSN : 2614-6010

INSANIYAT

Journal of Islam and Humanities

Vol. 2(2) May 2018

EDITORIAL TEAM OF INSANIYAT
JOURNAL OF ISLAM AND HUMANITIES

Editor in Chief

Dr. Ida Farida, MLIS

Managing Editor

Ida Rosida, M.Hum

Editors

Prof. James Fox

Prof. Tonaga Yasushi

Prof. Irina Katkova

Dr. Minako Sakai

Dr. Pabiyah Hajimaming

Dr. Halid, M.Ag

Dr. Zakiya Darojat, MA

Muhammad Azwar, M.Hum

Arief Rahman Hakim, M.Hum

Fauziyyah Imma Rahmatillaili, SS, MA

Evi Zakiyah, M.Hum

Assistant Editor

Melinda Lusyyana

Dananur Rahmatika

Graphic Design and Layouter

Ridwan Kamil, S. Kom

Table of Contents

Editorial Team

Table of Contents

Is Religion Compatible with Modernity? An Overview on Modernity's Measurements And its Relation to Religion .....(85)

Sukron Kamil

Masculinity in 1930s Reflected in Public Enemies Film ..... (109)

Pita Merdeka, Kusuma Asri Kumoro

Remembering God and Da'wa through English Islamic Song Lyrics of Indonesian Nasyid ....(131)

Maria Ulfa

The Utilization of Instagram as a Media Promotion: the Case Study of Library in Indonesia ....(147)

Muhammad Azwar, Siti Sulthonah

Āthār Wa Tadā'iyyāt Al-Ghazw Al-'Iraqi li Dawlat Al-Kuwait 1990 wa Daur Al-Munadhdhamāt Al-Dawliyyah fi Mu'ālajatiha ..... (161)

Salama Ali Husein Almesaabi

Atsār Al-Azmah Al-Khalījiyyah 'alā Al-Āmal Al-Insāniy Al- Qathariy ..... (177)

Ghassan Elkahlout

INSANIYAT
Journal of Islam and Humanities, Vol. 2(2), May 2018, 161 - 176
http://journal.uinjkt.ac.id/index.php/insaniyat
e-ISSN : 2541-500x
P-ISSN : 2614-6010

INSANIYAT
Journal of Islam and Humanities

Received : March 30th, 2018 *Revised : May 28th, 2018* *Published Online : May 31st, 2018*

Āthār Wa Tadā'iyyāt Al-Ghazw Al-'Iraqi li Dawlat Al-Kuwait 1990 wa Daur Al-Munadhdhamāt Al-Dawliyyah fi Mu'ālajatiha

Salama Ali Husein Almesaabi

History and Civilization, Faculty of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences, Academy of Graduate and Professional Studies International Islamic University Malaysia, Malaysia

email: salama.01.70@gmail.com

Abstract

The invasion of Kuwait in 1990 resulted in many disastrous effects and negative repercussions on the people and State. It reflected on the Iraqi regime and its people as those effects have been extended to all Arab States and the world at large, where those effects and repercussions have taken on many aspects of political, economic and social. The invasion not only had been effected Kuwait but also broadly in the gulf region. This study aims: firstly to study and analyse the political, economic and social implications as the consequences of the Iraqi invasion over Kuwait; secondly, to elucidate and analyse the effects of the Iraqi invasion of Kuwait on Arab relations; thirdly, to explore on the role of international organizations in addressing the effects of the invasion. The result shows that the invasion has brought to a disastrous schism in the unity of the Arab states and put them left behind in the international stage, and the opening of the area to the Western military presence in the Gulf. The economic loss suffered by the Arab Group reached approximately $1 trillion. The social and psychological effects on society and the individual in Kuwait required long years to be addressed. The international organizations have played a prominent role particularly on recording the file of the prisoners and missing persons, and the compensation is also given to them.

Keywords: *Invasion of Kuwait, economic, political, and social effect, role of the international organizations*

Salama, U. (2018): Salama, U. (2018). Āthār Wa Tadā'iyyāt Al-Ghazw Al-'Iraqi li Dawlat Al-Kuwait 1990 wa Daur Al-Munadhdhamāt Al-Dawliyyah fi Mu'ālajatiha. *Insaniyat: Journal of Islam and Humanities*, 2(2), 161–176. https://doi.org/10.15408/insaniyat.v2i2.7607

مقدمة:

كان الغزو العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠ واحداً من أخطر وأكثر الوقائع التاريخية المعاصرة التي أحدثت تحولاً كبيراً في مسار الواقع السياسي على مختلف الأصعدة الوطنية واللإقليمية والدولية، لاسيما من الناحية التي عانت فيها دولة الكويت وشعبها من ويلات ذلك الغزو، ومن آثاره الكارثية وتداعياته السلبية التي انعكست على كافة النواحي الحياتية. فقد نتج عن ذلك الغزو الكثير من الآثار الكارثية على دولة الكويت، من مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بحيث استغرق الأمر سنوات طويلة، ساهمت فيها العديد من المنظمات الدولية في معالجة تلك الآثار والحد من استفحالها.

بيد أن البحث عن آثار الغزو العراقي لدولة الكويت، لا يتوقف عند حدود الآثار المترتبة على الكويت فحسب، وإن كانت الكويت قد تحملت العبء الكارثي الأكبر من ويلات الغزو وجحيمه، إلا أن آثاره

المدمرة قد طالت جميع أنظمة وشعوب المنطقة العربية، فقد انعكست آثاره وتداعياته على العلاقات العربية- العربية، وعلى مكانة العرب وموقعهم في خارطة الكيانات المؤثرة في مجرى العلاقات الدولية المعاصرة. فضلاً عن آثاره التي طالت كافة ملامح السياسات الدولية تجاه قضايا الشرق الأوسط والخليج العربي من كافة النواحي السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية.

تهدف هذه المقالة إلى دراسة وتحليل آثار وتداعيات الغزو العراقي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لدولة لكويت، ومن ثم دراسة وتحليل آثار الغزو العراقي للكويت على العلاقات العربية. كما ستسلط الباحثة بعض الضوء على دور المنظمات الدولية في معالجة آثار الغزو العراقي في الكويت.

ولتحقيق هذا الهدف، اتبعت الباحثة **أسلوب تحليل المضمون**، باعتباره أحد أساليب **المنهج الوصفي – التاريخي**، وذلك لاستقراء وتحليل الكتب والمؤلفات والدراسات والوثائق والأدبيات العربية والأجنبية، التي عنت بالغزو العراقي للكويت وآثاره وتداعياته.

تتألف هذه المقالة من ثلاثة محاور موضوعية، تتمثل بما يلي:

- **المحور الأول:** آثار الغزو العراقي على دولة الكويت.
- **المحور الثاني:** تداعيات الغزو العراقي على العلاقات العربية
- **المحور الثالث:** دور المنظمات الدولية في معالجة آثار الغزو العراقي في دولة الكويت.

وفي نهاية المقالة، تذييل بأهم الاستنتاجات التي خلصت إليها الباحثة حول آثار وتداعيات الغزو العراقي لدولة الكويت.

[١]آثار الغزو العراقي على دولة الكويت:

في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠، وجدت الكويت نفسها أرضاً وشعباً وقيادة تحت وطأة أكبر صدمة يمكن أن يتحملها أي شعب عربي، صدمة تعرضها للغزو العسكري من قبل جيوش دولة عربية شقيقة وجارة، لتتحمل بعد ذلك العبء الكارثي الأكبر الناتج عن ذلك الفعل اللامسؤول والذي لم يستند أبداً إلى أي قيم أو مبادئ عربية أو إسلامية أو حتى إنسانية. وبعد تحريرها من ذلك الكابوس الرهيب، لم تعد الكويت كما كانت قبل الغزو والاحتلال، فالدمار الهائل كان قد طال كل شيء، وكل شيء كان يسبح في لجج الدمار الذي خلّفه ذلك الغزو. فكان على الكويت، التي لطالما كانت بلد الأمن والأمان والرخاء والكرامة والانسانية والعطاء، أن تعيد بناء نفسها من جديد، وأن تعالج آثار العدوان لسنوات طويلة وربما لعقود.

من الملاحظ حتى اليوم، أن بحث ودراسة مسألة آثار الغزو العراقي على دولة الكويت، لم يحظ باهتمام يتناسب مع ما كان عليه الأمر ومع ما آلت إليه نتائج ذلك الغزو في الواقع. وهذا ما دفع الباحثة للقيام بمحاولة لرصد آثار الغزو العراقي على الكويت، من النواحي السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية.

[١ -١] الآثار السياسية للغزو العراقي للكويت:

رغم قسوة ووحشية ما تعرضت له الكويت جراء الغزو العراقي لها عام ١٩٩٠، وفداحة الآثار المدمرة التي طالتها جراءه، إلا أن اهتمام الباحثين ظل متوجهاً بصورة كبيرة نحو دراسة آثاره على المستوى السياسي العربي والإقليمي والدولي. الأمر الذي يستدعي بشكل حقيقي بحث الآثار السياسية التي ترتبت عن ذلك الغزو على دولة الكويت، والتأكيد على أن الفائدة الحقيقية من دراسة آثار الغزو العراقي إنما تكمن في نقد الإطار الأيديولوجي والسياسي الذي جرت فيه عملية صناعة ذلك القرار بغزو

https://doi.org/10.15408/insaniyat.v2i2.7607

الكويت عسكرياً من قبل النظام العراقي السابق (الباحثين، ٥٩٩١).

لا شك أن أبلغ الآثار السياسية التي ترتبت عن الغزو العراقي لدولة الكويت، أنه أعطى ذريعة كاملة للتواجد العسكري للقوات الأجنبية في منطقة الخليج. فقد كان من أهم نتائج تأسيس مفهوم النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية وحتى عام ٠٩٩١، الاتجاه نحو تعزيز دور الأيديولوجية في السياسة الدولية، وذلك من خلال تطبيق آلية المحافظة على الأمن والسلام الدوليين باتخاذ إجراءات وتدابير دولية جماعية كقوة ضاغطة ورادعة ضد محاولات دولة أو مجموعة من الدول لتغيير شكل النظام الدولي القائم (مقلد، ١٩٩١).

كان مفهوم الأمن الجماعي، قد نهض في حقبة توازن القوى الدولية كنظام وأساس لردع أي شكل من أشكال العدوان، في إطار تثبيت متطلبات حماية المصالح الدولية المشتركة، فضلاً عن حماية الحلفاء، واستخدام معايير التفوق العسكري الرادع لأي قوة كانت بشكل رئيسي في تحقيق الأمن الدولي، إلا أن هذا التوجه الذي تناسب مع حقبة الحرب الباردة، بدا غير متناسب أبداً في مطلع تسعينيات القرن العشرين مع متغيرات تلك المرحلة، بقدر ما أدى إلى إصابة نظام الأمن الجماعي بما يشبه الشلل، وأوجد ثغرات أمكن لكثير من الدول المعتدية الدخول من خلالها لتحقيق بعض أهدافها العدوانية (مقلد، ١٩٩١). وهذا ما ترجمه بالفعل الغزو العراقي لدولة الكويت، وما آلت إليه آثاره لاحقاً.

جاء الغزو العراقي لدولة الكويت في مرحلة انتقال فاصلة بين مرحلتي الحرب الباردة والنظام العالمي الجديد. فقد أفسح انهيار المعسكر الشرقي «الاتحاد السوفياتي»، المجال لصعود الولايات المتحدة إلى سدة الهيمنة الأحادية على العالم، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، وأن تصبح بما تمتلكه من قوة ومكانة، مركزاً للقوة العالمية، وقادرة على استخدام وتوظيف ما تمتلكه من عناصر للقوة لتحقيق وفائها بمسئولياتها في تنظيم وإدارة الشؤون الدولية دونما منافسة حقيقية أو تحد جوهري من جانب أي قوة دولية أخرى (بدران، ١٩٩١). كما عنى ذلك انتصار الأيديولوجية الليبرالية الغربية بنموذجها السياسي والاقتصادي الأمريكي، بحيث صار بالإمكان الحديث في واقع الهيمنة الأمريكية عن إمكانية تحويل العالم بأسره ليكون على الشاكلة الأمريكية تلك، واعتبار أن سقوط وانهيار النظرية الشيوعية والماركسية هو انتصار للمبادئ والقيم الأمريكية، وهذا بدوره ما يبرر التوجه إلى أمركة العالم ولو تحت مبررات التأثير الثقافي والإيديولوجي (Nye, ١٩٩٠).

لقد أدى الغزو العراقي لدولة الكويت إلى فتح الباب على مصراعيه، لأدوات الهيمنة الأمريكية أن تعمل عملها في السيطرة على منطقة الخليج العربي، حيث أصبح التواجد العسكري في المنطقة عنواناً رئيسياً لحل الأزمة الناتجة عن ذلك الغزو، ومن ثم تزامن ميلاد النظام العالمي الجديد مع الغضب العارم الذى صاحب قيام العراق بضم الكويت، وارتباطه حينئذ بحرب الخليج، وبقرارات الأمم المتحدة بالعمل الجماعي، وبالحرب ضد العدوان العراقي، واستمراره منذ ذلك الوقت في ممارسة تأثيره وقدرته على الاستئثار باهتمام الدارسين المهتمين بتوصيف عالم ما بعد الحرب الباردة .(Schroeder, ١٩٩٤) وهذا بالضبط ما ترجمه الخطاب الرسمي الأمريكي آنذاك، من حيث أصبح تحرير الكويت من الاحتلال العراقي مسؤولية دولية يحيط بها إجماع دولي، وهو الخطاب الذي اقترن بالتأكيد على مبادئ الأمن الجماعي، والالتزام المشترك بين الأمم بالتسوية السلمية للمنازعات، والتضامن في مواجهة العدوان، وخفض التسلح ومراقبته، والتأكيد على ضمانات الحرية والديموقراطية والتنمية وحقوق الإنسان(Indyk, ١٩٩٢).

لقد فرض الغزو العراقي لدولة الكويت، على دول المجموعة الخليجية التي صارت متخوفة فعلاً من أن يظل العراق مصدر تهديد لها، أن تتبنى خيارات سياسية ما كانت لتلجأ إليها لولا أن الظرف الذي خلقه الغزو العراقي كان كفيلاً بأن يجعل ذلك أمراً ضرورياً، فضلاً عن الدعاية الإعلامية التي أكسبت التواجد العسكري الأمريكي والغربي في الخليج العربي شرعية أخلاقية، بالإضافة إلى الشرعية السياسية الناتجة عن كونه وجود ناتج عن دعوة توجهت بها الكويت والمملكة العربية السعودية وسائر دول المنظمة الخليجية للولايات المتحدة، بأن تكون موجودة لتحرير الكويت وحماية حلفائها أو على الأقل مصالحها من التحديات التي يمكن أن تفرضها نزوات النظام العراقي في المستقبل. وبالتالي، فإن قيادة

المجتمع الدولي قد تضطر الولايات المتحدة إلى استخدام الإجراءات التي تضمن الردع بمنطق القوة المادية المباشرة عسكرياً، لإجبار الفاعلين على إيقاف بعض التصرفات والتصرف بشكل آخر يتفق ومقتضيات تحقيق السلام وحفظ أو استرداد القانون والنظام، وردع وإيقاف ومعاقبة الحرب والعدوان، والقهر، وإنقاذ، وإغاثة المدنيين، وتوفير مجهودات الإغاثة للشعوب، وحماية حقوق الإنسان، ودعم وتشجيع الحقوق المدنية (Schroeder, ١٩٩٤).

وهكذا، فإن النظام العالمي الجديد الذي أصبحت تهيمن عليه الولايات المتحدة، بدأ تنفيذه في حرب تحرير الكويت (سيرل، ١٠٠٢). ومن ثم، فقد تم إبراز التهديدات العراقية، المبالغ فيها أحياناً لمنطقة الخليج عبر كافة وسائل الإعلام الأمريكية ليكون ذلك مبررا قوياً لتواجد القوات الأمريكية في الخليج العربي لحماية المملكة أولاً ولتحرير الكويت ثانياً وفرض وجودها وهيمنتها ثالثاً. بالإضافة إلى أن كل التطورات على المستوى السياسي والعسكري على أرض الواقع في الخليج العربي، أعطت الحجة للولايات المتحدة بأن تتواجد في المنطقة ولعقود قادمة بسبب المخاطر العراقية، وإيران المتطلعة إلى أن تكون قوة إقليمية في تلك المناطق(El-Najjar, 2001).

على أنه ومهما كان الاختلاف في تفسير التواجد العسكري للقوات الغربية في الخليج العربي، إلا أن الراجح هو أن الغزو العراقي للكويت قد دفع الجميع إلى هذا الوضع دفعاً قوياً، وهو السبب المادي الأقوى الذي مكن الغرب من تحقيق هذا الهدف، بعد أن كان ولعقود طويلة بعيد المنال بهذا المستوى الذي تحقق به في نهاية المطاف. أما دول الخليج فقد وجدت نفسها مضطرة لحماية نفسها من تهديدات عراقية كانت واقعية وحقيقية، ولا تحتاج إلى إثبات بعد غزو الكويت ومحاولة احتلال مدينة الخفجي السعودية.

[٢ -١] الآثار الاقتصادية للغزو العراقي للكويت:

كان لحرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي أثراً اقتصادياً بالغاً ليس على الكويت وحدها بل وعلى العالم بأسره. لقد وقع الغزو ونشبت الحرب في أراضي عربية، فلحقت جل تداعيات الأزمة بالمصالح العربية، حيث أن الخسائر الإنسانية والمعنوية التي حاقت بالعرب هي أكثر جوانب هذه النتائج إيلاما ومأساوية. إذ فقد العرب عددا كبيرا من القتلى بسبب الحرب. إضافة إلى ذلك عدد أكبر من الجرحى والمصابين. ناهيك عن الكثير من الأسرى. وفوق ذلك فقد أدى الغزو ثم الحرب إلى نزوح مئات الآلاف من العمال العرب والأجانب في كل من الكويت والعراق وارتباك حياتهم وانهيار معنوياتهم وخسارة جانب كبير مما كافحوا لجمعه من دخل (الباحثين، ٥٩٩١).

وقبل ذلك، كانت الآثار المادية المباشرة لاحتلال الكويت من قبل القوات العراقية كبيرة ومدمرة، ذلك أن العديد من الكويتيين فقدوا كل شيء كانوا يملكونه، كما اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء (الصباح، Alanba، ٢٠١٢).

في دراسة مسحية عنت بدراسة وتحليل ومسح النتائج والآثار الاقتصادية للغزو العراقي للكويت، في تسع قطاعات من أهم وأبرز القطاعات الاقتصادية، وذلك لتقدير خسائرها من جراء الغزو واحتلال الكويت طوال سبعة أشهر هي عمر المحنة، وهي: قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وصيد البحر، وقطاع البناء والتشييد، وقطاع الخدمات المالية والعقارية، وقطاع الخدمات الاجتماعية، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق، وقطاع النقل والتخزين والمواصلات، وقطاع الكهرباء والماء، وقطاع الصناعات التحويلية. بينت هذه الدراسة كيف أن الغزو العراقي للكويت وما تبعه من تدمير وتخريب وسلب ونهب قد تسبب في تراجع الناتج المحلي والإجمالي خلال عامي ٠٩٩١ - ١٩٩١، مما أدى إلى تقليص مقومات الإنتاج وتقويض القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي عام ٠٩٩١ بنسبة بلغت ٤,٦٢٪ عما كانت عليه عام ٩٨٩١، ثم تدهور عام ١٩٩١ حتى بلغ ٦,٣٨١٣ مليون دينار كويتي نتيجة لانعكاس الآثار السلبية لهذا الغزو خلال العام على كافة القطاعات الاقتصادية. ومن ثم فإنه ونتيجة للجهود الجبارة التي قامت بها الدولة لإعادة بناء المرافق العامة وتعميرها بعد التحرير في محاولة لتنشيط الحركة الاقتصادية بهدف الإسراع في تحقيق زيادة في الإيرادات النفطية لتقليص العجز في الموازنة العامة للدولة، وتمويل برامج إعادة البناء والخطط التنموية والالتزامات الدولية، فقد سجل الناتج المحلي

https://doi.org/10.15408/insaniyat.v2i2.7607

الإجمالي عام ٢٩٩١ زيادة مقدارها ٤,٤٨١٣ مليون دينار كويتي محققاً بذلك ضعف ما كان عليه عام ١٩٩١. فقد أحدث الغزو العراقي للكويت بكل الحسابات والموازين كارثة اقتصادية حقيقية إضافة إلى كونه كارثة سياسية واجتماعية وبيئية. حيث استباح هذا العدوان مكونات الاقتصاد الكويتي حتى لا تقوم لاقتصاد الكويت قائمة بعد ذلك. وقد بلغت نسب الخسائر أقصاها في قطاع النفط والتجارة حين بلغ التراجع أكثر من ٢٩٪ بين عامي ٠٩٩١، ١٩٩١ في قطاع النفط و٣٩٪ في قطاع التجارة، تلي ذلك قطاعات الصناعات التحويلية ٦٤٪، وجاءت القطاعات الأخرى بنسب أقل (وأمان، ٨٩٩١).

ومن جهة أخرى، كانت عملية دفع نفقات الحرب وإعادة بناء الدولة الممزقة عملية مكلفة للغاية وأعاقت بشكل خطير انتاجية الكويت، أضف إلى هذا التأخر في استئناف إنتاج النفط، وبذلك تعاظمت الآثار المالية التي أثرت بشكل مباشر على مستوى معيشة الكويتيين من الطبقات المتوسطة لسنوات عديدة، لاسيما وأن كل الإمكانيات التي أتيحت للكويتيين لاحقاً قد صبت في جهود إعادة الإعمار (الصباح، Alanba، 2012).

كما تسببت حرب الخليج الثانية أيضاً في كارثة بيئية على دولة الكويت حيث تلوثت مياه الخليج بالنفط. وتلوث الهواء من احتراق آبار النفط و تلوثت التربة بالحركة العسكرية والألغام بالإضافة إلى تلوث الغلاف الجوي بالطيران والصواريخ، وقد تكونت بحيرات نفطية واسعة أصابت شواطئ الخليج بكارثة تمثلت في تسمم الطيور البحرية والأسماك والأعشاب والأحياء الدقيقة والشعاب المرجانية. وأدى تلوث مياه الخليج الى تلوث المياه المحلاة رغم زيادة المرشحات عليها. وقد أحرقت القوات العراقية حوالي ٢٣٧ بئراً للنفط أي ما نسبته ٥٨٪ من الآبار الكويتية، فنتج عن ذلك تلوث الجو بآلاف الأطنان من غاز ثاني أكسيد الكربون مصحوباً بغازات أخرى سامة. وأثناء انسحابها من الكويت قامت بسكب ما بين ٤-٨ ملايين برميل نفط في مياه الخليج مخلفة أكبر بقعة نفطية في العالم (سلام، ٨٠٠٢).

أما على الصعيد العربي، فقد شكّل الغزو العراقي للكويت وما ترتب عليه من قرارات مجلس الأمن والحصار الاقتصادي للعراق وتكاليف التواجد العسكري للقوات الدولية في المنطقة، ضربة قاسية للاقتصاد العربي ككل، والخليجي بشكل خاص، وذلك لما لمنطقة الخليج من أهمية استراتيجية في اقتصاد العالم بأسره. وبالتالي فقد سبب الغزو العراقي للاقتصاد العربي ارباكاً كاملاً توسع ليشمل كافة النواحي الاجتماعية والتنموية في البلاد العربية (الشيمي، ٤١٠٢).

في هذا الشأن، قدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩١ الآثار السلبية المباشرة للأزمة (الغزو والحرب) بما يتراوح بين٠٠٦ - ٠٠٨ بليون دولار، ودقق التقرير في العدد التالي (٢٩٩١) ووصل به إلى رقم (٦٧٦) بليون دولار، منها الانخفاض الحاد في النمو الاقتصادي في كل من الكويت والعراق خاصة وبدرجات أقل في الدول العربية عامة. أما أهم جوانب الخسارة الاقتصادية فهي الدمار الذي لحق بالمؤسسات والمنشآت الاقتصادية والبنية الأساسية في كل من الكويت والعراق، وتقدر قيمته بنحو (٠٤٢) بليون دولار للكويت و(٢٣٢) بليون دولار للعراق، فضلاً عن بنود أخرى للخسائر الشاملة التي قدرت تريليون دولار، الأمر الذي عكس مدى انعدام الرشد في قرار العراق بغزو الكويت، من حيث اتضح أن حجم تلك الخسائر لإجمالي الدول العربية، يزيد على ضعف الناتج المحلي الإجمالي لعام واحد (الباحثين، ٥٩٩١).

على أنه رغم خسارتها الفادحة بسبب الغزو، فإن الكويت قد ظلت قادرة على تعويض الخسائر سواء من عائدات النفط أو من خلال سياسات الترشيد في الإنفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما العراق فقد كان هو الخاسر الأكبر، فإلى جانب الخسائر المترتبة على التدمير المذهل لبنيته الأساسية ومنشآته الإنتاجية، جاءت خسائر الحصار الاقتصادي، والتعويضات المفروضة عليه وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (٨٧٦) الذي نص على فرض تكاليف إضافية عليه حتى بعد رفع العقوبات، وقد أدى كل ذلك إلى جعل الدخل النفطي العراقي رهينة لهذه التعويضات، وبقاء البلاد في حالة من الفقر لعدة عقود (الباحثين، ٥٩٩١).

فقد بلغ حجم التعويضات التي طالبت بها السعودية نتيجة ما تعرضت له من تلوث بيئي إبان حرب الخليج الثانية نحو (٨٢) مليار دولار، حيث حرقت المئات من آبار النفط وسكبت ملايين البراميل

من النفط الخام في مياه الخليج العربي مما أدى إلى تلوث شواطئ المملكة ليكون هذا هو أكبر تلوث بحري في العالم، حيث أثر تأثيراً سالباً على الموارد الطبيعية والنظام الايكيولوجي والصحة العامة. وقد أشارت نتائج دراسات الرصد والتقييم التي قامت بها المملكة أنه ما زال يقبع تحت شواطئها أكثر من ٨ ملايين متر مكعب من الرمال الملوثة بالزيت المرئي والذي امتد أثره إلى جزء كبير من الأحياء البحرية ويتوقع أن يمتد تأثيره لأكثر من (٠٠١) عام إذا لم تتم معالجته. ولقد بين أحد التقارير الصحفية بأن الخزانة السعودية تكلفت (٥) مليارات ريال لعلاج أكثر من (٠٢) ألف شخص مصاب بالسرطان، بمعدل (٠٠٥١) حالة سنويا بسبب تعرض مساحات كبيرة من الأراضي السعودية لمواد مشبعة بمواد اليورانيوم والزرنيخ والزئبق, أبان حرب تحرير الكويت والتي استخدمت فيها أسلحة معتمدة في تصنيعها على اليورانيوم المستنفد (سلام، ٨٠٠٢).

يمكن استنتاج أن النظام العراقي قد ارتكب بغزوه للكويت جريمة بشعة ليس بحق الكويت فحسب، بل بحق شعبه وبحق كل الدول والشعوب العربية، من حيث تسبب هذا الغزو في خسارة اقتصادية بالغة، وصلت تقديراتها تريليون دولار. كان بالإمكان أن توظف هذه المبالغ في مصلحة بناء الوطن العربي وتحقيق المزيد من المكتسبات التنموية والاقتصادية، فيما يعود بالخير على عموم الشعوب العربية، ناهيك وأن آثار هذا الغزو تعدى الجانب الاقتصادي الى الجوانب الاجتماعية والنفسية.

[١- ٣] الآثارالاجتماعية للغزو العراقي لدولة الكويت:

كان الغزو العراقي للكويت بمثابة صدمة عميقة ارتج لها الوجدان الجمعي في المجتمع الكويتي. لاسيما وأن الكويت قيادة وشعباً سجلا دائماً أروع المواقف القومية في دعمهما للمواقف القومية العربية إذ قدم الدعم وشارك في مختلف الأحداث التاريخية القومية مشاركة تاريخية سواء في جبهات القتال مع العدو الصهيوني أو في الدعم للعراق في حربه المجنونة مع إيران (وطفة، ٣٠٠٢). فقد كان للعدوان العراقي على الكويت آثاراً اجتماعية برزت كظواهر تعكس أنماطاً من السلوك لم يكن يعرفها المجتمع الكويتي قبل الغزو، إذ شاعت فيه أنواعاً جديدة من الجرائم مثل حيازة الأسلحة وإطلاق النار، وهي ظاهرة حديثة على المجتمع الكويتي لم تكن موجودة قبل الغزو. فقد كانت نسبة هذه الجرائم حتى ٩٨٩١ لا تعدو أكثر من ٣٠,٠٪ من إجمالي الجرائم المرتكبة، أما بعد الغزو فأصبحت نسبتها ٤,٥٪ من إجمالي الجرائم. ويعود ذلك إلى ما خلفه العدوان العراقي من كميات كبيرة من الأسلحة أثناء انهزامه من الكويت، ما أدى إلى وقوع جزء منها بيد بعض الأحداث والشباب والمراهقين، الذين لم يعوا بالآثار المترتبة عن استعمال السلاح وحيازته، وبالتالي دخلوا في مشكلات مع القانون والقائمين عليه، إضافة إلى استعمال بعض الأحداث للسلاح أثناء الغزو من أجل المقاومة أزال رهبة حمل السلاح لديهم (العتيبي، ١١٠٢).

أما جرائم ومظاهر الانحراف الأخلاقي، فكانت حتى سنة ٩٨٩١ بنسبة ٧,٠٪ من إجمالي الحالات، في حين بلغت نسبتها بعد تحرير الكويت ٤,٢٪ من هذه الحالات، واختلفت فيما بينها حيث أن الجرائم الأخلاقية قبل الغزو كانت تتراوح بين جنح وجنايات أما التي ارتكبت بعد الغزو فكانت جميعها جنايات، حيث أن الخطف والإكراه كانا القاسم المشترك في جميع هذه الجنايات. وفي دراسة أخرى عن المشكلات الاجتماعية التي تواجه الشباب في جامعة الكويت بعد الغزو العراقي، وجد بأن أهم المشكلات هي دخول قيم وسلوكيات غريبة وغير مقبولة على المجتمع الكويتي وقد جاءت بنسبة ٧,٦٣٪ بالنسبة لباقي المشكلات و٨,٩٤٪ كأهمية أولى وجاء بعدها الانحلال الأخلاقي لمشكلة يعاني منها الطلبة بنسبة ٩,٧١٪ بالنسبة لباقي المشكلات و٣,٢٣ كأهمية أولى لباقي المشكلات (العتيبي، ١١٠٢).

فضلاً عن ذلك، تعد الآثار النفسية والاجتماعية من أهم الآثار السلبية التي خلفها الغزو العراقي والتي قد تدوم لفترات طويلة نتيجة للتعرض لهذه الخبرات المؤلمة، وكذلك الخبرات التي شكلت ضغوطا نفسية شديدة بدا تأثيرها واضحا على معظم أفراد المجتمع الكويت عامة والمراهقين خاصة. فما يمكن أن يُسجل هنا لا يعدو إلا غيض من فيض، فأغلب الدراسات والبحوث السيكولوجية التي أجريت في المجتمع الكويتي تشهد بحقائق تقول بأن الغزو العراقي أحدث ثورة في المفاهيم وفي التصورات والمشاعر السيكولوجية (وطفة، ٣٠٠٢). ناهيك عن استمرار معاناة كثير من الكويتيين المدنيين أو العسكريين من

«اضطرابات ما بعد الصدمة» والتي تحصد ضحاياها بهدوء منذ الغزو الغاشم قبل احد عشر عاماً وحتى الآن، وستبقى لسنوات طويلة (الفائز، ١٠٠٢).

تشير العديد من الدراسات النفسية والاجتماعية التي أجريت على مختلف شرائح وفئات المجتمع الكويتي بعد تحرير الكويت في فبراير ١٩٩١، إلى أن آثار العدوان العراقي على الكويت على المستويين الفردي والاجتماعي بدت واضحة من خلال تنامي الشعور بالخوف والقلق والعديد من الاضطرابات النفسية، لاسيما وأنها تتضح من خلال عمومية الشعور بالقلق على الوطن ومنجزاته وعلى المستقبل وما يتضمنه ذلك من شعور بالتهديد والخطر ومن إحساس بانعدام المعايير إزاء عدوانية الجار والشقيق وغدره، بحيث أصبح هذا النوع من القلق الوجودي بمثابة قلق عام لازم محنة الوطن الكويتي طوال فترة الأزمة، واستمر إلى ما بعدها (الباحثين، ٥٩٩١). في حين أشارت دراسات أخرى عنت بدراسة اضطرابات ما بعد الصدمة، إلى أنها وجدت في عينات بحوثها الميدانية أعراض اضطرابات رئيسية مزمنة، وأظهرت أن (٨٦٪) من الأسرى الذين تعرضوا للتعذيب لديهم اضطرابات ما بعد الصدمة، بل وحتى السكان الكويتيين الذين بقوا تحت الاحتلال يعانون من هذا النوع من الاضطرابات، والتي نشأت بلا شك نتيجة معايشة مشاهد القتل العمد والاغتصاب والاعتقال والتعذيب الجسدي والنفسي، والتي أوجدت بدورها حالات رعب وخوف مستديمة تتحول في فترات معينة إلى اضطرابات مدمرة، والعسكريون الكويتيون الذين تعرضوا للاعتقال والتعذيب مازال يعاني أغلبهم من اضطرابات خطيرة (الفائز، ١٠٠٢).

وأظهرت إحدى الدراسات التي أجريت في عام ٣٩٩١ أن ٠٧٪ من الأطفال الكويتيين أصبحوا يعانون من أحد أشكال اضطرابات ما بعد الصدمة عقب الحرب (الصباح، alanba، ٢١٠٢). أما أثر العدوان العراقي على الاضطرابات النفسية لدى المراهقين الكويتيين، فقد دلت الدراسات على وجود زيادة في الاضطرابات النفسية الجسمية أثناء الغزو وبعده عنها قبل الغزو (بارون، ٨٩٩١).

ويمكن الخلوص هنا، إلى أن معالجة مجمل تلك الآثار الاجتماعية والنفسية التي نجمت عن الغزو العراقي للكويت، قد احتاجت إلى جهود كبيرة واستمرت لسنوات طويلة، وربما لازال كثيراً منها باقياً حتى اليوم، ومن المرجح أن الشعب الكويتي اليوم يشعر ويتألم لمعاناة إخوانه في العراق ممن عانوا من جحيم استبداد وقهر النظام السابق، ومن ويلات الاحتلال الأجنبي، والانقسام الطائفي، والإرهاب، وانعدام الأمن والاستقرار، والتي تعد جميعاً من آثار وعواقب سياسات وقرارات ذلك النظام البائد.

[٢] آثارالغزوالعراقي لدولة الكويت على العلاقات العربية:

يمكن دراسة آثار الغزو العراقي للكويت فيما يتعلق بالعلاقات العربية إلى مجالين، الأول يخص العلاقات العربية-العربية، والمجال الثاني يتصل بمكانة العرب وعلاقاتهم بالنظام الدولي (الباحثين، ٥٩٩١).

[٢- ١] آثار الغزو العراقي للكويت على العلاقات العربية – العربية:

جاء الغزو العراقي للكويت ليدمر زخما روحيا ومعنويا كانت توفره القومية العربية، بل وأدى هذا الغزو إلى احتضار هذه الفكرة وإجهاض الإمكانيات القومية العربية بكل ما كانت تنطوي عليه هذه الفكرة وهذا المشروع من طاقات هائلة في القدرة على تحريك الوجدان العربي والشارع العربي. فقد ألغى الغزو العراقي للكويت ذلك الاكتفاء الروحي الذي كانت توفره فكرة القومية العربية وخلق فراغا روحيا (كرم، ٣٩٩١)، لاسيما وأن المنطقة العربية كيان ثقافي معقد مركب، تتداخل فيه الكثير من عناصر الولاءات المحلية والولاءات الوطنية، ولا تتطابق فيه حدود الجغرافيا مع حدود المشاعر، ولا حدود السياسة مع حدود الأمة (حلمي، ٣٩٩١).

يعد الانهيار العام للمعنويات العربية بمثابة الجانب الأكثر مأساوية من نتائج وآثار الغزو العراقي للكويت، كونه يشير إلى أبعاد سلبية سوف تؤثر قطعاً على المستقبل العربي. إذ فرضت هذه الأزمة خيارين كلاهما مر، حيث أنهما يمثلان هزة حقيقية لمشروع النهضة والتحرر العربي، أي بين التسليم بحتمية تدمير العراق أو القبول بالاستسلام أمام النزعة الإمبريالية الصدامية التي ظهرت في احتلال

الكويت والابتزاز الاستراتيجي لدول الخليج الأخرى. وعلى حين أن الرأي العام العربي كان يبحث- يائسا-عن آلية لاسترداد الكرامة العربية الجريحة، جاء الغزو والحرب لكي يعمق من الشعور العربي بالإهانة القومية في مواجهة بيئة خارجية شديدة القسوة والإجحاف بالعرب (الباحثين، ٥٩٩١).

أما على الصعيد السياسي والعلاقات بين الدول العربية، فقد كان مناخ الوفاق العربي العام قد تعزز خلال النصف الأول من عام ٠٩٩١ الذي شهد عقد مؤتمر القمة العربي الطارئ في مايو ببغداد، والذي تمكن من التوصل في قرارات متشددة حول طائفة من القضايا المتعلقة بعلاقات العرب الدولية، إلا أن حدث الغزو العراقي للكويت في أغسطس من عام ٠٩٩١- وبعد نحو شهرين من مؤتمر قمة بغداد- قد شكل نوعا من الانقطاع المفاجئ أو الإجهاض المقصود لعملية مطردة للصحوة القومية ولإحياء النظام الإقليمي العربي (سعيد، ٢٩٩١).

لقد تسبب الغزو العراقي لدولة الكويت بفوضى إقليمية وانشطار في جسد وروح النظام العربي الذي تحول إلى كتلتين متناقضتين، كما أدى عدم انسجام الأمر إلى تعميق مشاعر الشك وعدم الثقة بين مكونات النظام العربي والعودة لتأكيد عملية التحالفات الفرعية التقليدية، بل إن الأزمة أدت إلى انقسام بالغ الحدة بين الدول العربية الأمر الذي أثر على تماسك النظام العربي، وكاد أن يؤدي إلى تفككه أو زواله كلياً. بل إن الأزمة كشفت عن مدى هشاشة الأسس التي يقوم عليها النظام العربي وبينت مكامن الخلل فيه، وبرزت الحاجة إلى مراجعة شاملة لصيغة تفاعلات العمل العربي المشترك، تفادياً لانهياره وقيام نظام إقليمي جديد أشمل من ذلك في منطقة الشرق الأوسط (المجيد، ٠٩٩١).

في هذا الشأن، ذهب بعض الباحثين إلى أن الغزو العراقي للكويت لم يكن نتيجة حتمية لأزمة النظام العربي فحسب، بل كان أيضاً نتيجة صُنع اختيار وقرار تاريخي فرضته القيادة العراقية على ذاتها وعلى الوطن العربي ككل بين تمكينها من انتزاع الكويت وضمه بالقوة والحصول على مركز القيادة غير المنازعة في الخليج والمشرق العربي عموماً، أو دمار النظام العربي كلية. ولاشك أن هذا القرار أو الاختيار التاريخي قد قذف بالنظام العربي إلى أتون أشد الأزمات ضراوة ودمارا في تاريخه (سعيد، ٢٩٩١). في حين ذهب البعض الآخر إلى أن العلاقات العربية-العربية قبل الغزو العراقي كانت في طريقها بالفعل إلى مزيد من التفكك والتدهور. والنتيجة المباشرة للأزمة تمخضت في تكوين تحالفين رئيسيين متصادمين من حيث موقفهما من الأزمة. غير أنهما قد مالا بعد ذلك للتفكك، وصار من الممكن بعد عام واحد من نهاية الحرب تحقيق مصالحات ثنائية بين دول وأطراف عربية اصطدمت مواقفها من الأزمة. كما أن مكانة العرب الدولية كانت تتدهور بسرعة قبل الأزمة. وكذلك شهدت عدة أقطار عربية تحولات مهمة في مجال الانفتاح السياسي الداخلي، ولكن ذلك التحول انتقل بعدد من هذه الأقطار إلى نموذج تعددية مقيدة، وليس إلى نظام ديمقراطي (الباحثين، ٥٩٩١).

[٢- ٢] آثار الغزو العراقي للكويت على العلاقات العربية- الدولية:

فرض الغزو العراقي لدولة الكويت والأزمة الناتجة عنه على الأطراف الإقليمية والدولية مجتمعة أن تتعامل معها نظراً لتأثيرها المباشر على أمن الخليج، والذي بدوره مرتبط بمصالح غالبية دول العالم. ومن أجل ذلك، جاء رد الفعل الدولي على العدوان العراقي ملائماً ومتناسقاً مع أهمية الحدث، حيث أصبح هناك شبه إجماع دولي غير مسبوق وقدرة تكاد تكون نادرة في مستوى التنسيق السياسي والعسكري والاقتصادي بين معظم الدول حول إدارة هذه الأزمة. فعلى صعيد التحرك السياسي والعسكري، التزمت غالبية دول العالم منذ ظهور الأزمة موقفاً واضحاً برفض العدوان العراقي ويدينه. وهذه الاستجابة الدولية لرفض العدوان العراقي والذي نبع من تأكيد دور النظام الدولي الجديد، بل وتزامن مع المناخ الدولي الجديد المتمثل في إعادة تفعيل نظام الأمن الجماعي الذي بدأ يبرز بعد فترة من الشلل أثناء الحرب الباردة (إبراهيم، ٥٩٩١).

من المحتمل أن تكون النتائج السياسية والاستراتيجية لأزمة الخليج بالنسبة للعلاقات العربية- العربية ولمكانة العرب الدولية من الجوانب التي تحظى بالأهمية، غير أن هذه النتائج بالذات تكاد تكون موضوعا لخلاف مضمر في التقدير. صحيح أن أغلبية الدراسات العربية تنسب للأزمة نتائج كارثية في

https://doi.org/10.15408/insaniyat.v2i2.7607

المجال السياسي. غير أن هناك أقلية ترى أنه مع الاعتراف بالنتائج السلبية لأزمة الخليج على العلاقات العربية-العربية وعلى مكانة العرب الدولية، إلا أن الأزمة قد أضافت وعمقت من اتجاهات وميول سلبية كانت قائمة قبلها. وقد يقال في هذا الشأن أيضا إن الأنماط الجوهرية للسياسات العربية الداخلية وللعلاقات السياسية العربية-العربية ربما تكون قد عادت دورة كاملة إلى ما كانت عليه بالضبط قبل الأزمة، بعدما كانت هناك آمال واسعة في تغييرات إيجابية تقود إلى تجاوز ما اصطلح على تسميته بالأزمة الحضارية والسياسية العربية العامة (الباحثين، ٥٩٩١).

بالإضافة إلى ذلك، فقد كان من الواضح في هذا السياق، أن الدول الغربية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، قد اتخذت قرارا استراتيجيا بتهميش النظام العربي ومؤسساته بعدما ظهر عجزه عن ردع العدوان العراقي على الكويت واتخاذ موقف جماعي حازم منه. كما أن التوجه نحو مشروع إنشاء نظام إقليمي شرق أوسطي كان في حد ذاته تهميشا شديدا- أو بالأحرى قتلا- للنظام العربي، وذلك لأن الترتيبات الأمنية حتى لو كانت مجرد تقاليد/عرفية هي حجر الزاوية بالنسبة لأي نظام إقليمي (الباحثين، ٥٩٩١). كما بدأ هذا التهميش في المؤشرات الإحصائية لمشاركة العرب في النظام الاقتصادي الدولي- قبل أزمة الخليج، حيث تدهور نصيب العرب في التجارة العالمية، وتجمد نصيبهم من حركة الاستثمارات الدولية قريبا من مستوى الصفر. غير أنه يبدو أن عملية التهميش هذه يبدو أنها صارت عمدية بعد أزمة الخليج الثانية. ويظهر هذا الطابع العمدي من مؤشرات عديدة جديدة منها رفض عروض إيجاد ترتيبات تعاونية بين المنتجين العرب والمستهلكين الأوروبيين في مجال النفط، على الرغم من تأييد معظم شركات النفط الأوروبية للبديل التعاوني، ومحاصرة الاستثمارات والمؤسسات المصرفية العربية في أوروبا، ومحاولة تهميش دور النفط في الاقتصاديات الأوروبية (الباحثين، ٥٩٩١). كما أسهم انهيار الدور الجماعي العربي في اضمحلال الحركات الأساسية للعالم الثالث، في الوقت نفسه الذي تدهورت فيه القيمة المعنوية للعرب في العالم الثالث، وليس فقط في النظام العالمي فحسب، فلم يعودوا حلفاء مرغوباً فيهم حتى بين جيرانهم المباشرين في أفريقيا وآسيا (الباحثين، ٥٩٩١).

تخلص الباحثة إلى أن الغزو العراقي لدولة الكويت واحتلالها قد أحدث شرخاً عميقاً في مصداقية النظام العربي، وشكل بتداعياته العربية والدولية أزمة خطيرة هي الأولى من نوعها على مستوى هذا النظام، والتي أدت إلى تداخل في الأبعاد الإقليمية والدولية، فضلاً عن كونه قصم ظهر الشعور بالهوية والانتماء العروبي الذي لطالما عبرت عنه شعارات القومية العربية، فضلاً عن أن آثار الغزو العراقي للكويت وتداعياته قد امتدت لتمس مكانة العرب الدولية، حيث أدى انقسام العرب وضعفهم في مواجهة الغزو العراقي، إلى تراجع مكانتهم في المنظومة الدولية سياسياً واقتصادياً، كما آل بهم إلى الوقوع في دائرة التهميش الدولي.

[٣] دور المنظمات الدولية في معالجة آثار الغزو العراقي على دولة الكويت:

جاء دور المنظمات الدولية الفاعل في حلحلة الأزمة الناشئة عن الغزو العراقي للكويت، على خلفية الفشل الذي أصابته جامعة الدول العربية، وعجزها عن القيام بدور إيجابي لدفع العراق واجباره على سحب قواته من الكويت، مع التأكيد بأن طبيعة الحدث وظروف المرحلة جعلتها من أصعب القضايا والمراحل التي مر بها النظام الإقليمي العربي، لاسيما وأن الغزو العراقي للكويت شكل مأزقاً كبيراً أمام الجامعة العربية، تطلب منها المرونة والكفاءة والمعرفة في تطور الأحداث في المنطقة العربية، وكيفية التعامل معها للخروج من هذه الأزمة والحفاظ على الأمن القومي العربي. فقد كانت تلك المرحلة مختلفة اختلافاً جذرياً عن المراحل السابقة، حيث كانت الأزمة فيها عربية – عربية هددت كل المصالح العربية المشتركة، وذلك بخلاف حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، والتي وقفت فيها معظم الدول العربية، وخاصة دول الخليج، مع العراق (الرشيدي، ١٩٩١).

ترى الباحثة في هذا الشأن، أن فشل المنظومة العربية في إدارة أزمة الخليج، كان واضحاً منذ ما قبل الغزو العراقي للكويت، هذا إذا لم يكن هذا الفشل هو ذاته من سمح وأعطى مبرراً للعراق لتنفيذ قراره بغزو الكويت. لذا فقد كان تدخل المجتمع الدولي ضروري لإنقاذ الكويت وحماية منطقة الخليج من

تهديد حقيقي جسده العراق في واقع فعلي من خلال اجتياح القوات العراقية للأراضي الكويتية واحتلالها. فبعد ساعات من الغزو والاجتياح طالبت الكويت والولايات المتحدة الأمريكية بعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن، تم فيه تمرير القرار(٠٦٦) الذي شجب الغزو وطالب بانسحاب العراق من الكويت.

وعليه، يمكن استعراض دور المنظمات الدولية في معالجة الأزمة الناتجة عن الغزو العراقي لدولة الكويت، في محورين، المحور الأول يعنى بالدور السياسي للأمم المتحدة ومجلس الأمن في حل الأزمة، فيما يعنى المحور الثاني بالدور الذي لعبته الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في معالجة آثار الغزو العراقي لدولة الكويت.

[٣- ١] دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في حل الأزمة:

أخذ نشاط الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية يتزايد بشكلٍ ملحوظ منذ نهاية الحرب الباردة، حيث كانت المنظمة الدولية ولازالت طرفاً مهماً في عمليات تهدئة العديد من الحروب والصراعات والنزاعات وتسويتها في مناطق عدة حول العالم. على أنه لم يحظَ أي من تلك النزاعات الدولية بذلك الاهتمام الواسع والمتابعة المتواصلة من الأمم المتحدة وأجهزتها، الذي حظي بها النزاع العراقي – الكويتي (طاهر، ٥١٠٢). فقد كانت استجابة الأمم المتحدة إزاء قيام العراق بغزو الكويت في أغسطس ٠٩٩١ حاسمة. الأمر الذي كشف عنه اتساع نطاق التدابير التي اتخذتها والعمل الدبلوماسي الفوري والمكثف في كافة أنحاء العالم من أجل ضمان الدعم العالمي لاستعادة السيادة الكويتية، في إقرار السلام في المنطقة خير شاهد على ذلك، خاصة وأن تلك القضية قد أوضحت أهمية غير عادية من القضايا السياسية التي واجهت المجتمع الدولي. وكان التحقيق في الآثار التي حاقت بالسكان المدنيين العراقيين والكويتيين نتيجة ذلك الصراع هو أحد الأهداف الرئيسية للمنظمة طوال معالجتها للأزمة. فقد كان غزو العراق للكويت أول حالة تصادفها المنظمة منذ تأسيسها سعت فيها إحدى الدول الأعضاء إلى إخضاع دولة وعضو أخر في المنظمة خضوعًا تامًا وضمها إليها. وقد اقتضت المتطلبات الفريدة التي انطوت عليها هذه الحالة اتخاذ تدابير مبتكرة أضفت تعبيراً عملياً جديداً على ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة من مفاهيم لكيفية صون السلام والأمن الدوليين. وذلك من خلال استخدام الجزاءات وغيرها من تدابير الإنقاذ، ومن خلال الجهود المبذولة لإقرار برنامج لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، وتوفير المساعدة الإنسانية وتنفيذ برامج التخطيط الحدودي والتعويض عن الأضرار الناجمة عن الغزو، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها فقد شقت الأمم المتحدة ودروباً غير مطروقة في مجالات صنع السلام وحفظه وبناءه (أحمد، ٣٠٠٢).

بعد ساعات قليلة من حدوث الغزو العراقي لدولة الكويت، اجتمع مجلس الأمن ليطالب العراق بالانسحاب. وأخذ المجلس يتعامل بصورة متدرجة مع العدوان إلى أن اتخذ في أواخر نوفمبر بموجب الفصل السابع من الميثاق (٢١) قراراً تناول مختلف جوانب الحالة. وامتدت موجة الاحتجاج إلى الجمعية العامة حيث أعربت الدول الأعضاء استنكارها للغزو وطالبت بعودة حكومة الكويت. واقترنت هذه التدابير بقيام تحالف من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تعاونت على الدفاع عن الكويت بعملية حشد عسكري في المنطقة لم يسبق لها مثيل بقيادة الولايات المتحدة. وهكذا تهيأ مسرح الأحداث لاستخدام القوة العسكرية، وكان للقرار (٨٧٦) المؤرخ ٩٢ نوفمبر ٠٩٩١ أهمية خاصة إذ أذن للدول الأعضاء باستخدام جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ جميع القرارات ذات الصلة ما لم ينسحب العراق من الكويت بحلول ٥١ يناير ١٩٩١. وإلى جانب الحشد العسكري سعت الأمم المتحدة إلى إنهاء الأزمة عن طريق التفاوض. وفي الواقع أن القوة المسلحة لم تستخدم إلا في نهاية المطاف بعد أن فشلت مختلف النداءات والمبادرات الدبلوماسية وبعد حملة من القصف الجوي الذي أعقبه هجوم بري نجح فيه التحالف في مهمته وفق الإذن الصادر من مجلس الأمن . وهكذا فقد اندلعت حرب إقليمية عالمية بالمنطقة بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا وأطلق عليها اسم (ثعلب الصحراء)، حيث بدأ قصف القوات الدولية للعراق في أكبر منازلة عسكرية في ٧١ يناير ١٩٩١ (أحمد، ٣٠٠٢).

ومنذ توقف المعارك في ٨٢ فبراير ١٩٩١ قامت الأمم المتحدة بعمليات متعددة الجوانب لاستعادة

https://doi.org/10.15408/insaniyat.v2i2.7607

السلام التام في المنطقة، وكان الأساس الأولى لمجموعة الاجراءات الواسعة التي اتخذتها هو القرار (٧٨٦) والذي فرض التزامات عديدة على العراق، واعتمد تنفيذ هذا القرار على هيئات الأمم المتحدة وعلى الأمين العام. وقد أدت هذه القرارات إلى مجموعة كبيرة من العمليات النشطة منها ما قامت به بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق التي أنشئت عقب وقف اطلاق النار لمراقبة منطقة منزوعة السلاح بطول الحدود بين العراق والكويت، ولجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت والتي مثلت أول مرة تنهض فيها المؤسسة الدولية بمثل هذه المهمة، واللجنة الخاصة للأمم المتحدة والتي أوكل إليها تفكيك برنامج العراق إلي استحداث وامتلاك أسلحة الدمار الشامل بموجب القرار (٧٨٦)، ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات، وصندوق الأمم المتحدة للتعويضات. والعراق أصبح مسؤولاً عن تمويل أي قرارات يصدرها المجلس القانوني الدولي عن أي خسائر أو إضرار ناجمة عن الغزو (أحمد، ٣٠٠٢).

أما مجلس الأمن، فقد كان تفاعله مع الأزمة تفاعلاً غير مسبوقا، حتى أن القرارات التي اتخذها لم يسبق لها مثيل من حيث الكم والكيف، فمن ناحية الكم وصل عدد هذه القرارات إلى ثلاثة عشر قراراً صدرت خلال فترة ثمانية أشهر مرت فيها بمراحل تم تصويت فيها على مشاريع مختلفة، منها الكويتي الذي لم يحظ بتأييد كاف والأمريكي الذي حصل على الأغلبية المطلوبة وامتناع معظم الدول خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا عن التصويت على التعديلات التي اقترحتها كوبا الخاصة بوقف اطلاق النار في الخليج، وذلك للإسراف في التعديلات من قبل الوفد الكوبي (خشيم، ٣٩٩١)

وبالرغم من أن التوصل إلى اتفاق بشأن قرارات مجلس الأمن كان عملية معقدة إذ أنها تتخذ بناء على نتائج التصويت، إلا أن مواقف الدول الخمس الكبرى تجاه الغزو العراقي للكويت كانت فيها على قدر كبير من الاتفاق والانسجام، الأمر الذي لمس في اعتدال الصين واستقلاليتها في اتخاذ القرار، بينما صوت الاتحاد السوفيتي بالكيفية التي صوتت بها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على المشاريع المختلفة للقرار (٦٨٦) الخاص بإنهاء الحرب الدائرة في منطقة الخليج (أحمد، ٣٠٠٢).

جاء بعد ذلك، قرار مجلس الأمن بفرض العقوبات على العراق، والذي كان واحداً من أهم القرارات التي أظهرت مدى قدرة المؤسسات الدولية على أداء أدوار فعالة في تحقيق العدل والسلام العالمي. فمن أهم سمات هذه العقوبات أنها فرضت لتحقيق أهداف محددة كما وردت في الفقرة (٩٢) من القرار (٠٦٦) والفقرة (٢) من القرار (١٦٦) والتي تمثلت في الانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت. وقد كانت هذه العقوبات شاملة لكل شيء حيث منعت جميع الدول من استيراد أية بضائع عراقية أو تصدير أية مواد للعراق، باستثناء الأغراض الطبية وعند ظهور ظروف إنسانية (الأنباري، ١٩٩١).

وأصدر مجلس الأمن أيضاً القرار (٥٦٦) في ٥٢ أغسطس ٠٩٩١ الذي خول الدول المتعاونة مع الكويت والمالكة أساطيل بحرية وعسكرية، اتخاذ الاجراءات المناسبة تجاه أي باخرة يشك في أنها تحاول دخول الموانئ العراقية بالمصادرة والتفتيش وسميت هذه القوة بـ «قوة الاعتراض المتعددة الجنسيات». وقد شاركت كل الدول بقيادة الولايات المتحدة في التفتيش مما يدل على دور الولايات المتحدة في تنفيذ هذا القرار. واستمرت قرارات مجلس الأمن تباعاً في التدرج باستخدام تدابير العقوبات الاقتصادية ازاء العراق، حتى صدر القرار (٨٧٦) في ٩٢ نوفمبر ٠٩٩١، والذي اجمع المجلس بموجبه جواز استعمال القوة مع استمرار العقوبات الاقتصادية، وصولاً إلى القرار (٦٨٦) بإنهاء الحرب الدائرة في منطقه الخليج والتزام العراق بكل التدابير في هذا الشأن (الأنباري، ١٩٩١).

[٣- ٢] دور المنظمات الدولية في معالجة آثار الغزو العراقي للكويت:

تلعب المنظمات الدولية أدواراً بالغة الأهمية في كافة الجوانب الإنسانية، المتعلقة بالتخفيف من آثار الكوارث والحروب والصراعات المسلحة، إضافة إلى المساعدة في معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول في مرحلة ما بعد الصراع، فضلاً عن الدعم الذي تقدمه في مجال حقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، وفي مجالات التوعية البيئية والتنمية بشكل عام.

كان نشاط المنظمات الدولية في الكويت قبل الغزو العراقي محدوداً للغاية، ويقتصر فقط على نشاط مكتب منظمة العمل الدولية الذي أنشئ في عام ٠٧٩١. ولكن بعد الغزو وتحرير الكويت بدت

الحاجة ملحة لوجود هذه المنظمات والاستفادة من خبراتها وإسهاماتها في معالجة آثار الغزو والاحتلال من مختلف الجوانب، لاسيما فيما يتعلق بالملفات الإنسانية المعقدة كالأسرى والمفقودين، وملفات المطالبات والتعويضات، ومساندة ودعم الدولة في جهود إعادة البناء والتعمير، ومعالجة الآثار النفسية والاجتماعية التي نتجت عن الحرب، فضلاً عن معالجة الآثار البيئية، من خلال تقديم الاستشارات والتدريب والتأهيل والتوعية. ومن أبرز تلك المنظمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي قامت بالتدريب في مجال التوعية بالقانون الدولي الإنساني في سلك الجيش والشرطة وموظفي المؤسسات الدولية، ومكتب الأمم المتحدة للإنماء الذي قدم خدمات مهمة لوزارات الدولة في مجال التخطيط الاجتماعي، وغيرها. قد خصصت الحكومة الكويتية مبلغ (٠٢) مليون دولار لاستضافة هذه المنظمات تحت بند ما أطلق عليه بـ «إطار التعاون الوطني» الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم للأمم المتحدة (UNDP) (Aljarida، ٨٠٠٢).

ومنذ العام ١٩٩١ شملت جهود الأمم المتحدة ومجلس الأمن كافة أبعاد وجوانب الآثار المترتبة عن الغزو العراقي للكويت، كلجنة الرصد والتحقيق والتفتيش (انموفيك) التي أنشئت بموجب القرار (٤٨٢١)، واللجان الدولية المعنية بإطلاق سراح الأسرى والمرتهنين من مواطني دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، وإعادة الممتلكات الكويتية، فضلاً عن الجهود المبذولة لنزع أسلحة الدمار الشامل من العراق (الخفاجي، ٦١٠٢). كما كان للجنة الدولية للصليب الأحمر دور بارز في معالجة قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، وتعويض أهالي الأسرى والمفقودين (المتحدة، ١٠٠٢).

استهلت جهود الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر بتأسيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين، في سياق الجهود التي بذلت بعد التحرير مباشرة لعلاج الآثار المترتبة على الغزو العراقي على دولة الكويت، حيث تم إنشاء اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين بالمرسوم الأميري رقم ٢٩/٣٣١ بتاريخ ٥١ أغسطس ٢٩٩١، بهدف توحيد الجهود وتنظيمها لتحقيق الهدف المنشود في تأمين عودة الأسرى المحتجزين والمفقودين إلى وطنهم وذويهم (المتحدة، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب الفقرة ١ من المادة ٨ من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، ٦٠٠٢).

بعد سقوط النظام العراقي السابق، عقدت الأمم المتحدة سلسلة من الاجتماعات في جنيف ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٣٠٠٢ وكانون الثاني/يناير ٤٠٠٢ لمناقشة قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين في العراق. وتشير تقارير الأمم المتحدة بشأن الأسرى والمفقودين الكويتيين في العراق، إلى جهود حثيثة في هذا الشأن استمرت منذ تحرير الكويت في ١٩٩١، وحتى سقوط النظام العراقي السابق في ٣٠٠٢، لمعرفة مصير المفقودين والتعرف على رفات القتلى. وكان الكويتيون أول من استعاد من قبور جماعية وبوسائل علمية رفات أشخاص وتمكنوا فيما بعد من التعرف على أصحابها. وعلى سبيل المثال فقد عُثر على رفات (٢٤١) شخصاً في إحدى المقابر الجماعية في (السماوة) بالعراق، واستخرجت رفات (٥١) شخصاً آخرين في كربلاء، إذ لم تنتهي عملية البحث والاستخراج بشكل كامل فيها، وقد أُعيدت جميع الرفات إلى الكويت، حيث أمكن التعرف إيجابياً على رفات (٥٧) أسيراً، منهم (١٧) كويتياً ولبنانيان ومصري وسعودي. وعندما نُقلت رفات الضحايا وغيرها من الأدلة إلى الكويت تم فحصها فحصاً دقيقاً، بما في ذلك إجراء اختبارات الحمض الخلوي الصبغي لأغراض تحديد الهوية. أما الرفات التي تبين أنها ليست لرعايا كويتيين فقد أعيدت إلى العراق، وهكذا فحتى نهاية عام ٤٠٠٢ عرف الوصول الى ثلثي الأشخاص المفقودين وتحقق من هويتهم، ومازالت الجهود تبذل لمعرفة مصير الآخرين (المتحدة، مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم- حالة حقوق الإنسان في العراق: تقرير المقرر الخاص السيد أندرياس مافروماتيس، ٤٠٠٢).

لقد مكنت تلك الجهود أقارب الضحايا من التعرف على رفات ذويهم والمطالبة بالتعويض، وبالتالي أثمرت تلك الجهود في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٧٨٦) لسنة ١٩٩١، القاضي بتشكيل لجنة للمطالبة بالتعويضات المستحقة للكويت على العراق، وبإنشاء صندوق لهذا الغرض، وقد استمر عمل هذه اللجنة والصندوق لسنوات طويلة ماطل خلالها النظام العراقي وحاول الالتفاف على القرارات

https://doi.org/10.15408/insaniyat.v2i2.7607

الدولية، حتى أقرت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات في اجتماعها رقم (٤٤١)، القرار رقم (٧٣٢) بتاريخ ٠١ مارس ٥٠٠٢ بشأن مطالبات الأسرى والشهداء وعددها (٣٠٦) مطالبة بقيمة إجمالية وقدرها (٥٠,٠٥٢,٦٠٠,١٦١) دولار أمريكي، كتعويض عن الخسائر المادية وعن الآلام النفسية والحسية لذوي الأسير أو الشهيد بالتساوي بين أفراد العائلة المستحقة وفقا لمفهوم لجنة الأمم المتحدة للتعويضات والذي انحصرت صفتهم في (الأم، الأب، الزوج/الزوجة، الأبناء) (العراقي، ٥٠٠٢).

كما أثمرت جهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المساعدة في الكشف عن أدلة حديثة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي مارستها القوات العراقية أثناء احتلال الكويت. ومنها حالات من القتل خارج القضاء والإعدام بإجراءات موجزة أو تعسفياً، والاعتقالات والاحتجاز تعسفاً، وعدم المحاكمة حسب الأصول القانونية، وحالات الاختفاء الجبرية أو غير الطوعية، وحالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وشمل ذلك الاستيلاء على الممتلكات العامة والخاصة ونهبها، وإشعال النيران في آبار النفط مع ما أتبعه من عواقب بيئية وخيمة، وضيق سُبل الوصول إلى الرعاية الصحية وإلى الغذاء، والقيود الصارمة على حرية الانتماء إلى الجمعيات وحرية التعبير، بالإضافة إلى الإكراه على تغيير الجنسية الكويتية إلى الجنسية العراقية (المتحدة، مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم- حالة حقوق الإنسان في العراق: تقرير المقرر الخاص السيد أندرياس مافروماتيس، ٤٠٠٢).

أما في مجال معالجة الآثار النفسية والاجتماعية للغزو العراقي للكويت، فقد أسهمت المنظمات الدولية في إنشاء العديد من المؤسسات والمراكز المعنية بهذا الجانب، من أهمها التي أنشأت بعد التحرير مكتب الإنماء الاجتماعي، والذي تأسس بموجب المرسوم الأميري رقم ٢٩٩١/٦٣ بتاريخ ١٢ ابريل ٢٩٩١، وقد هدف هذا المكتب إلى تجميع الجهود وحشد الإمكانيات المادية والفنية للعمل على معالجة الآثار النفسية والاجتماعية والتربوية التي خلفها العدوان العراقي, وإعادة تأهيل الذات الكويتية لتصبح آمنة مطمئنة تمارس دورها الطبيعي في إنماء مجتمعنا وإكمال مسيرة البناء (المتحدة، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب الفقرة ١ من المادة ٨ من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، ٦٠٠٢).

تؤكد الباحثة في هذا السياق، على أن جهود المنظمات الدولية في معالجة الأزمات الناشئة عن الغزو العراقي للكويت، لم تحظ بالاهتمام الكافي الذي يستحقه، بل أن بعضها مازال مهملاً، وتتبع هذه الجهود ضروري حيث أنه يوثق للكثير من التفاصيل الدقيقة المتعلقة بمختلف القضايا ذات الصلة بآثار وتداعيات الغزو العراقي للكويت، كما أنها تظهر مدى صبر الكويت قيادة وشعباً وتصميمها على معالجة كافة تلك الآثار، واستمرارها في ذلك حتى تعود الكويت سليمة معافاة كما كانت، وأن تتابع مسيرة نهضتها وتقدمها نحو المستقبل.

النتائج:

في ضوء ما تقدم، يمكن إجمال أهم وأبرز النتائج، على النحو الآتي:

١. إن من أهم الآثار السياسية التي ترتبت عن الغزو العراقي لدولة الكويت، أنه فتح الباب على مصراعيه، لأدوات الهيمنة الأمريكية والغربية لكي تعمل عملها في السيطرة على منطقة الخليج العربي، حيث أصبح التواجد العسكري في المنطقة عنواناً رئيسياً لحل الأزمة الناتجة عن ذلك الغزو.

٢. من الآثار الاقتصادية التي تسبب بها الغزو العراقي على دولة الكويت، الدمار الذي لحق بالبنى التحتية الكويتية، نهب وسرقة ثروات وممتلكات الدولة والشعب الكويتيين طوال فترة وجود القوات العراقية في الكويت، والتدمير الذي لحق بالمنشآت والبيئة، وغيرها. كما تسبب الغزو العراقي لدولة الكويت في وقوع خسائر اقتصادية بالغة على العراق، فضلاً عن الخسائر الاقتصادية على الدول العربية كلها، بحيث وصلت تقديرات اجمالي تلك الخسائر إلى تريليون

دولار.

٣. ترتب عن الغزو العراقي لدولة الكويت العديد من الآثار الاجتماعية والنفسية، التي برزت كظواهر تعكس أنماطاً من السلوك والشخصيات، لم يكن يعرفها المجتمع الكويتي قبل الغزو، ومن ثم، فإن معالجة تلك الآثار الاجتماعية والنفسية احتاجت إلى جهود كبيرة استمرت لسنوات طويلة، وربما لازال كثيراً من تلك الآثار باقياً حتى اليوم، الأمر الذي ينطبق على جهود معالجتها وإزالة رواسبها.

٤. أن الغزو العراقي لدولة الكويت واحتلالها قد أحدث شرخاً عميقاً في مصداقية النظام العربي، وشكل بتداعياته العربية والدولية أزمة خطيرة هي الأولى من نوعها على مستوى هذا النظام، والتي أدت إلى تداخل في الأبعاد الإقليمية والدولية، فضلاً عن كونه قصم ظهر الشعور بالهوية والانتماء العروبي الذي لطالما عبرت عنه شعارات القومية العربية، فضلاً عن أن آثار الغزو العراقي للكويت وتداعياته قد امتدت لتمس مكانة العرب الدولية، حيث أدى انقسام العرب وضعفهم في مواجهة الغزو العراقي، إلى تراجع مكانتهم في المنظومة الدولية سياسياً واقتصادياً، كما آل بهم إلى الوقوع في دائرة التهميش الدولي.

٥. أن فشل المنظومة العربية في إدارة أزمة الخليج، كان واضحاً منذ ما قبل الغزو العراقي للكويت، هذا إذا لم يكن هذا الفشل هو ذاته من سمح وأعطى مبرراً للعراق لتنفيذ قراره بغزو الكويت. لذا فقد كان تدخل المجتمع الدولي ضروري لإنقاذ الكويت وحماية منطقة الخليج من تهديد حقيقي جسده العراق في واقع فعلي من خلال اجتياح القوات العراقية للأراضي الكويتية واحتلالها.

٦. أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن قاما بدور سياسي فاعل في معالجة الأزمة الناشئة عن الغزو العراقي لدولة الكويت، وتدعيم التحالف الدولي لتحرير الكويت، بعد ان استنفذت كافة الوسائل الدبلوماسية لإرغام النظام العراقي على سحب قواته من الكويت.

٧. أن الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرهما من المنظمات الدولية بذلت جهوداً كبيرة في معالجة ومتابعة ملف الأسرى والمفقودين، في سياق الجهود التي بذلت بعد التحرير مباشرة لعلاج الآثار المترتبة على الغزو العراقي على دولة الكويت، فضلاً عن ملف التعويضات، وإعادة الإعمار ومعالجة الآثار النفسية والاجتماعية التي نتجت عن الحرب، فضلاً عن معالجة الآثار البيئية، من خلال تقديم الاستشارات والتدريب والتأهيل والتوعية.

المراجع والمصادر

Aljarida .(٨٠٠٢ ,٣ ٨٢) .aljarida: www. تاريخ الاسترداد ٢١ ٥, ٧١٠٢، من aljarida.com

Hassan El-Najjar .(١٠٠٢) .The Gulf War: Overreaction & Excessiveness. Amazone Press.

Joseph Nye .(٠٩٩١) .The Changing Nature of World Power .Political Science Quarterly.٢٩١-VV١ ،

Martin Indyk .(٢٩٩١) .Watershed in the Middle East .Foreign Affairs، .٦١-٠١

Paul W Schroeder .(٤٩٩١) .The New World Order: A Historical Perspective .Washington Quarterly.٣٤-٥٢ ،

https://doi.org/10.15408/insaniyat.v2i2.7607

إبراهيم كرم. (٣٩٩١). اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية في دولة الكويت نحو مفاهيم التعاون الخليجي و الوحدة العربية والتضامن الإسلامي بعد تحرر دولة الكويت. ، ١٥١-١٩١.

إجلال إسماعيل حلمي. (٣٩٩١). الاغتراب الاجتماعي بين الشباب في مجتمع الإمارات: دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الإمارات. ، ٦.

أحمد الرشيدي. (١٩٩١). الجامعة العربية وأزمة الخليج..

. تاريخ الاسترداد ٠٢ ,٤ ٧١٠٢،drosamasallamأسامة محمد سلام. (٨٠٠٢). منdrosamasallam.

إسماعيل صبري مقلد. (١٩٩١). القاهرة: المكتبة الأكاديمية المعاصرة.

الأمم المتحدة. (١٠٠٢).

المتحدة. (٤٠٠٢).

الأمم المتحدة. (٦٠٠٢).

الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي. (٥٠٠٢. الكويت.

توفيق إبراهيم. (٥٩٩١). النظام الدولي الجديد في الفكر العربي. ، ٢٦-٤٦.

خضر عباس بارون. (٨٩٩١). أثر العدوان العراقي على الاضطرابات النفس - جسمية لدى المراهقين الكويتيين. ، ٠٤.

عبد الأمير الأنباري. (١٩٩١). نظام عقوبات الأمم المتحدة، حالة العراق. ، ٣٢.

عبد الوهاب الفائز. (٦ ٨, ١٠٠٢). alriyadh. تاريخ الاسترداد ٢١ ٥, ٧١٠٢، من alriyadh: http://www.alriyadh.com

عقيل الخفاجي. (٦١٠٢).. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

علي أسعد وطفة. (٣٠٠٢). التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت والوطن العربي. ، ٤٨٦.

غانم سلطان وفياض وأمان. (٨٩٩١). الآثار الاقتصادية للغزو العراقي للكويت- دراسة مسحية تحليلية.

قحطان حسين طاهر. (٥١٠٢). تقييم أداء الأمم المتحدة في تسوية النزاع العراقيّ- الكويتيّ. ، ٦٩٦.

مارسيل سيرل. (١٠٠٢). أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ٩٨١-٦٩١.

مجموعة من الباحثين. (٥٩٩١). الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية): المقدمات، الوقائع وردود الفعل، التداعيات، ٨٤٦.

محمد السيد سعيد. (٢٩٩١). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

محمد عبد العظيم الشيمي. (٤١٠٢). ٠٩٩١- ١٩٩١. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

محمد عبد الله العتيبي. (١١ ١, ١١٠٢). m-alotaibi. تاريخ الاسترداد ٠١ ٥,

٧١٠٢، من m-alotaibi: http://m-alotaibi.com

مشعل عبدالله الجابر الصباح. (٥ ٢١, ٢١٠٢). alanba. تاريخ الاسترداد ١ ٥, ٧١٠٢، من alanba: http://www.alanba.com.kw

مشعل عبدالله الجابر الصباح. (٥ ٢١, ٢١٠٢). alanba. تاريخ الاسترداد ١ ٥, ٧١٠٢، من alanba: http://www.alanba.com.kw

مصطفى عبد الله ابو القاسم خشيم. (٣٩٩١). أبعاد عربية دولية لأزمة الخليج، ٨٧.

نهلة محجوب أحمد. (٣٠٠٢). الخرطوم: جامعة الخرطوم.

وحيد عبد (٠٩٩١). مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد الغزو، ١٦-٤٦.

ودودة بدران. (١٩٩١). أزمة الخليج والنظام الدولي.، ٥٤-١٧.

Writing Guidelines

INSANIYAT Journal of Islam and Humanities

It is a scholarly journal published by the Faculty of Adab and Humanities, Syarif Hidayatullah State Islamic University Jakarta, Indonesia. It is a medium for scholarly discussion, description, and surveys concerning Islamic studies, literature, linguistics, culture, religion, art, archaeology, history, philosophy, library and information studies, and interdisciplinary studies. The journal is published twice a year (May and November).

Guidelines

1. It has not been published elsewhere.
2. The paper is research findings, conceptual idea, science development on a certain field, and theory application study.
3. The Manuscript typed with Microsoft Word, Font Times New Roman size 12, spacing 1 on A4 size paper with a margin of 3.5 cm from the left edge, 3 cm from the right edge, 3 cm from the top and bottom edges. The length of 15-20 manuscript pages including a list of references. Writer (s) must follow the journal template that can be downloaded at Insaniyat Open Journal System http://journal.uinjkt.ac.id/index.php/insaniyat
4. The article should be written in Arabic or English.
5. Article contains title; writer's name, author affiliation (department, faculty, university / or institution), complete address of the affiliation and Author's corresponding email.
6. Abstract is written for about 250 words. It pervaded research objectives, methodology, discussion and result, and conclusion with maximum 5 keywords that represent the research core.
7. The article consists of **Introduction** (background of study, research problem, research purposes, significance of the research and theoretical basis).**Method** (explaining the chronological research. **Discussion and Result** (containing analysis and result of the research), and **Conclusion**.
8. Citation and reference must follow APA style (American Psychological Association) sixth edition.
9. The references should used min 40% from primary source (International Journal).
10. The references used should be under 10 years (from now).
11. Manuscript is submitted online on our open Journal System at **http://journal.uinjkt.ac.id/index.php/insaniyat**. Click register, then follow five steps of a new submission. Please do not hesitate to contact **muh.azwar@uinjkt.ac.id** for assistance.
12. Manuscript without author's identity (consist of title, abstract, and full article) is submitted to journal.insaniyat@uinjkt.ac.id.
13. Article which does not comply with the journal writing guidelines will be returned to the writer(s) for reformatting. Writer(s) may revise and resend the article after the article is upgraded in the accepted format.
14. The article will be single or double blind peer-reviewed.
15. Writer (s) whose article either needs to be revised or is rejected will be informed by email.
16. There is no publication fee.

17. Online publication is available at **http://jornal.uinjkt.ac.id/index.php/insaniyat**
18. Arabic Romanization should be written as follow:

    Letters: ’, b, t, th, j, h, kh, d, dh, r, z, s, sh, s,d, t,z, ‘, gh, f, q, l, m, n, h, w, y. Short vowels: a, i, u. long vowels: ā, ī, ū. Diphthongs: aw, ay. Tā marbūtā: t. Article: al-. **For detail information on Arabic Romanization, please refer the transliteration system of the Library of Congress (LC) Guidelines**

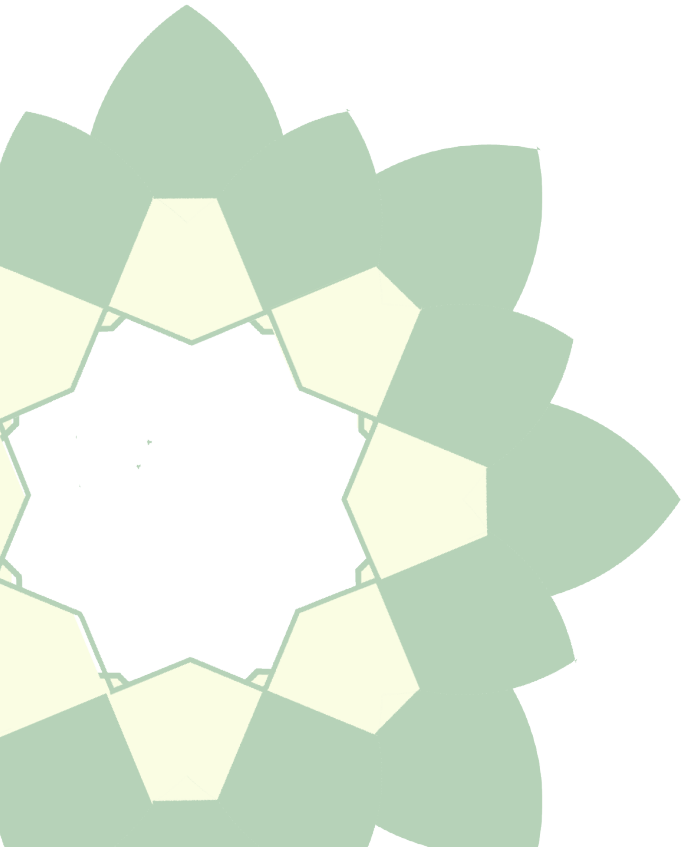

e-ISSN : 2541-500x
P-ISSN : 2614-6010

إنسانيات

مجلّة جامعية إسلامية إنسانية

Vol 2, Number 2, May 2018

Is Religion Compatible with Modernity? An Overview on Modernity's Measurements And its Relation to Religion
Sukron Kamil

Masculinity: Male Traits in 1930s Portrayed in Public Enemies
Pita Merdeka, Kusuma Asri Kumoro

Remembering God and Da'wa: an Analysis of Indonesian Nasyid Song Lyrics.
Maria Ulfa

The Utilization of Instagram as a Media Promotion: the Case Study of Library in Indonesia
Muhammad Azwar, Siti Sulthonah

Āthār Wa Tadā'iyyāt Al-Ghazw Al-'Iraqi li Dawlat Al-Kuwait 1990 wa Daur Al-Munadhdhamāt Al-Dawliyyah fi Mu'ālajatiha
Salama Ali Husein Almesaabi

Atsār Al-Azmah Al-Khalījiyyah 'alā Al-Āmal Al-Insāniy Al-Qathariy
Ghassan Elkahlout

إصدار كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية، جاكرتا-إندونيسيا
Website : http://journal.uinjkt.ac.id/index.php/insaniyat | Email : journal.insaniyat@uinjkt.ac.id

العددالثاني الرقم ٢ الصفحات من ١٩٠- ٨٥ مايو ٢٠١٨ e-ISSN : 2541-500x